



الإخبار عن النكرة بالمعرفة في القرآن الكريم

.د. محمد دلوم.

قسم اللغة والأدب العربي. كلية الآداب واللغات.
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة. الجزائر

Résumé:

L'essentiel dans un discours utile est de représenter le défini par l'indéfini, comme c'est le cas pour le nom et son complément. Mais, dans la réalité de l'usage langagier, ces deux derniers peuvent accuser un concours aussi bien pour définir que pour l'indéfini.

Ou bien c'est le nom qui est défini alors que son complément ne l'est pas, ce qui est contraire aux usages coutumiers de l'information, incitant certains grammairiens à rejeter ce mode de structuration.

Néanmoins, le Saint Coran démontre que la combinaison réfutée par ces grammairiens existe bel et bien. Nous tenterons, à travers ce travail, d'élucider le secret de la validité de ces structures, quoiqu'étant différentes ne serait-ce sur un plan structural avec les lois de l'information. Il est considéré comme un dévoilement de l'un des aspects miraculeux des compositions grammaticales dans le Coran.

الملخص: الأصل في الكلام المفيد أن يكون بالمنكور عن المعروف، لذا كان حق المبتدأ التعريف، وحق الخبر التوكيد. لكن في الواقع الاستعمالي للغة قد يشترك المبتدأ والخبر في التعريف، كما قد يشتركان في التوكيد. أمّا أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، فهذا ما يتنافى مع قانون الإخبار، وهو ما حمل بعض اللغويين على نفي وجود هذا التركيب. ولكننا نجد في القرآن الكريم جملاً اسمية المبتدأ فيها نكرة والخبر معرفة.

سنحاول في هذا العمل الكشف عن سر استقامة هذه التراكيب على الرغم من مخالفتها ولو شكلياً لقانون الإخبار، وهذا العمل في حد ذاته يعدّ كشفاً عن وجه من وجوه الإعجاز النحوي في التركيب القرآني.



الإخبار عن النكرة بالمعرفة في القرآن الكريم

د. محمد دلوم

الأصل في الخبر أن يكون بالمنكور عن المعروف، مثل: العلم نور والجهل ظلام. وإثما كان الأصل كذلك لأن الإخبار بالمعروف لا يفيد، لأنه من باب تحصيل الحاصل. وكذلك الإخبار عن المنكور لا يفيد لأن السامع تهمة أخبار معارفه، وقد جرت العربية على هذا الأصل في كلامها، لذا قال النحاة: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وفي الخبر أن يكون نكرة. ولكن الكلام لا يجري دائما على هذا الأصل، فقد يشترك المبتدأ والخبر في التعريف كما قد يشتركان في التثنية. وهذا الخروج عن الأصل لا يكون هملا دون ضابط، بل له قواعد تحكمه. فإن اشتركا في التعريف كان المبتدأ أعرف، وإن اشتركا في التثنية كان الخبر أنكر. في الحالة الأولى يحمل الأقل تعريفا على النكرة، وفي الثانية يحمل الأقل تثنية على المعرفة. مثال الأولى قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ (الفتح 29)، المبتدأ لفظ محمد أعرف لأنه دلّ على واحد، وهو رسول الله. صلى الله عليه وسلم. والخبر لفظ (رسول الله) أقل تعريفا لدلالته على متعدد، وهو مجموع الرسل. ومثال الثانية قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ (البقرة 122). المبتدأ أقل تثنية لأنه نكرة موصوفة والخبر أكثر تثنية لأنه نكرة محضة.

أما أن يأتي الكلام على عكس ما يقتضيه الأصل فهذا الذي نفى النحاة وجوده. ولكن القرآن الكريم جري في تراكيبه على كل الاحتمالات، بما في ذلك الإخبار عن النكرة بالمعرفة، مع استقامة في الدلالة والمعنى على الوجه الحسن. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على وجه من وجوه الإعجاز النحوي في القرآن الكريم.

من الإخبار عن النكرة بالمعرفة في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ

لِلنَّاسِ لِلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران 96) اشتملت الآية على جملة

اسميّة منسوخة بإن وهي: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لِلَّذِي بِبَكَّةَ﴾. واسم إن الذي أصله

مبتدأ هو لفظ (أول) بدليل النصب، وهو نكرة، ولكن هذه النكرة ليست نكرة بحته، بل نكرة

مخصّصة، خصّصت مرتين: مرة بالإضافة، ومرة بالصفة، وفي كل مرة نقل درجة تكبيرها.

أضيفت أولا إلى لفظ (بيت)، فتكوّن التركيب الإضافي (أول بيت)، ثم وصف مدلول التركيب

الإضافي كله بجملة (وُضِعَ لِلنَّاسِ). فأصبح المخبر عنه الذي شغل منصب المسند إليه هو

لفظ (أول بيت وُضِعَ للناس).



الإخبار عن النكرة بالمعرفة في القرآن الكريم

د. محمد دلوم

وقد تحدّث النحاة عن مسوّغات الابتداء بالنكرة، التي تقلّل من درجة التكرير، وتؤهل النكرة لأداء وظيفة المسند إليه. فابن هشام يرجعها كلّها إلى الخصوص أو العموم. 2 . والتخصيص إمّا أن يكون بالوصف أو الإضافة، وهذه النكرة قد خصصت بهما معا، وهذا يعني أنّها اقتربت كثيرا من المعرفة. بل صار معرفة، لأنّ لفظ (أول بيت وُضع للناس)، من حيث الشكل هو نكرة، لأنّه يتكوّن من تركيب إضافي أضيفت فيه نكرة إلى نكرة، وتركيب وصفي وُصفت فيه نكرة بجملة، والجمال نكرات، فلا وجود للمعرفة من حيث الشكل. أمّا من حيث المعنى أو المضمون فهو معرفة، لأنّه يدل على محدّد أو معيّن. والمعرفة ما دلّ على محدّد أو معيّن. 3 .

أمّا الخبر فهو الاسم الموصول (الذي)، وصلته شبه الجملة (ببكرة). وقد صنّف النحاة الاسم الموصول من المعارف. ولكنّه من أضعفها تعريفا، إلى درجة أنّه يُعامل أحيانا معاملة النكرة. أنظر مثلا إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَأَمَّنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة:8). الجملة الاسمية ﴿مِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَأَمَّنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾. تقدّم فيها الخبر شبه الجملة (مِنَ النَّاسِ)، وتأخّر المبتدأ وهو الاسم الموصول (مَن). ولا يجوز هنا تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، فلو قيل على سبيل المثال، وفي غير القرآن الكريم: (من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر من الناس)، لا يكون كلاما، لانعدام الفائدة، لأنّ هذا من قبيل السماء فوقنا والأرض تحتنا. فكل الناس تعرف أنّ من يقول - مهما كان قوله - هو من الناس. لأنّ فعل القول خاص بالأدبيين، نستنتج من هذا أنّ تقديم الخبر شبه الجملة (من الناس) واجب.

ومن الثابت في قواعد النحو أنّ الخبر شبه الجملة يقدم وجوبا إذا كان المبتدأ نكرة، فإن كان معرفة كان التقديم جائزا. قال تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم 4). وقال: ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ (الانفطار 19). في الآية الأولى تقدّم الخبر شبه الجملة على المبتدأ المعرفة، وفي الثانية تأخّر.

والشيء الواضح الذي لا يختلف فيه اثنان، أنّ الاسم الموصول في الآية الثامنة من سورة البقرة (مَن يَقُولُ ءَأَمَّنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ)، عومل معاملة النكرة، وضعف التعريف



الإخبار عن النكرة بالمعرفة في القرآن الكريم

د. محمد دلوم

فيه هو الذي سمح بذلك. ولو تأملناه جيّدا لوجدناه نكرة لأنّه دلّ على متعدّد، والنكرة ما دلّ على اثنين فأكثر. 4. وكلّما زاد العدد زادت نسبة التكرير. ولا شكّ أنّ الذين قالوا آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين كثيرون.

ومن الإخبار عن النكرة بالمعرفة قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (آل عمران 185)، والأنبياء (35)، و(العنكبوت 57). المبتدأ النكرة هو لفظ كلّ المضاف إلى نفس. وقد اجتمع في التركيب مسوّغان للابتداء بالنكرة، أولهما الدلالة على العموم الموجودة أصلا في لفظ كل، لأنّه من ألفاظ العموم، لذلك له أهليّة القيام بوظيفة المسند إليه في الجملة الاسميّة ولو كان مفردا نكرة، كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ لَهُرٍ قَنِتُونَ﴾ (البقرة 116)، و(الروم 26). المسوّغ الثاني هو التخصيص بالإضافة، لأنّ (كل) مضافة إلى (نفس).

أمّا الخبر فهو لفظ (ذائقة المضاف إلى (الموت)، فاكتمب منه التعريف. لكن لفظ الخبر مشتق، لأنّه اسم فاعل من ذاق، اتصلت به تاء التأنيث، وكونه مشتقا جعله يتضمّن معنى الفعل، وهو الدلالة على الحدث، وهذا ما أعطاه إمكانيّة عمل الفعل. لذلك هناك من قرأ (ذائقة) بالرفع والتثوين، مع نصب (الموت)، على أنّه مفعول به منصوب باسم الفاعل ذائقة (5). ومشابهة الفعل هذه أكسبته التكرير، لأنّ الأفعال نكرات، والتكرير راسخ فيها، ولا يعتربها التعريف. لذا فهي لا تحتاج إلى دليل التعريف، ولا إلى دليل التكرير. أمّا الأسماء فتتكررها غير ثابت، لأنّها تقبل التعريف، ويدل عليه فيها دليله (أل أو الإضافة)، كما أنّها تقبل التكرير ويدل عليه فيها دليله وهو التثوين.

والمركّب الإضافي (ذائقة الموت) الأصل فيه أنّه يدل على معرّف بالإضافة، لأنّه يتكوّن من نكرة أضيفت إلى معرفة، ولكن التكرير الموجود في النكرة (ذائقة) - لكونها مشتقة تضمّنت معنى الفعل - فغلب التكرير الذي تضمّنه معنى الفعل على التعريف الموجود في المعرفة (الموت)، وهذا ما مكّنها من أداء وظيفة المسند، التي تؤدّي في الأصل بالمنكور. هذا من جهة ومن جهة ثانية فإنّ التركيب الإضافي إذا كان صدره مشتقا أفاد معنى الجملة الفعلية. أي أنّ لفظ (ذائقة



الإخبار عن النكرة بالمعرفة في القرآن الكريم

د. محمد دلوم

(الموت) يعني: (تذوق الموت). لذلك قرأ البعض: (ذائقة الموت)، بتثوين ذائقة ونصب الموت. وما أفاد معنى الجملة صحّ الإخبار به. لأنّ الجمل نكرات، والأصل في الخبر أن يكون بالمنكور.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَإِنِّي تُؤَفِّكُونَ﴾ (فاطر 3). الشاهد

في الآية قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾. قال أبو علي في الحجة: قرأ حمزة والكسائي (غير) خفضا، وقرأ الباقون (غير) رفعا. ثم أضاف: "احتمل الرفع غير وجه، يجوز أن يكون خبر المبتدأ... ويجوز أن يكون صفة على الموضع، والخبر مضمّر تقديره: هل من خالق غير الله في الوجود أو العالم؟ ويجوز أن يكون (غير) استثناء والخبر مضمّر، كأنه قال: هل من خالق إلا الله؟" (6).

والشاهد هنا هو ما جاء على قراءة من رفع لفظ غير، على نية الخبر، وعليه تكون الجملة الاسميّة مكوّنة من المبتدأ النكرة المجرور لفظا بحرف الجر الزائد (من)، والمرفوع محلا، وهو لفظ (خالق). والخبر المعرفة، وهو لفظ (غير) المعرفة بالإضافة، لأنّه أضيف إلى لفظ الجلالة. وهذا التخرّيج الإعرابي نجده في أكثر من موضع (7).

ومسوغ الإخبار عن النكرة بالمعرفة في هذا التركيب وما يطابقه من تراكيب، أنّ الخبر المعرفة، هو معرفة في شكله فقط، لأنّه مضاف إلى معرفة. لكنّه في مضمونه نكرة، لأنّه لفظ (غير) وهو من النكرات التي لا تعرّف، حتّى ولو أضيفت إلى معرفة، كلفظ (مثل)، و(شبهه)، فهذه الألفاظ توصف بها النكرات، حتّى ولو كانت مضافة إلى معرفة، نقول: رأيت رجلا مثلك، وشبهك، وغيرك.

وفي قراءة من جرّ (غير) في الآية تعرب صفة للنكرة (خالق). وهذا دليل تنكيرها، على الرغم من إضافتها إلى معرفة. وعليه فإنّ جملة ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾. هي في شكلها إخبار عن نكرة بمعرفة، ولكنّها في مضمونها إخبار عن نكرة بنكرة، والنكرة الواقعة خبرا أنكر من النكرة الواقعة



الإخبار عن النكرة بالمعرفة في القرآن الكريم

د. محمد دلوم

مبتدأ، لأنّ الواقعة خبرا راسخة في التتكير ولم يَعْتَرِها التعريف، على الرغم من إضافتها إلى معرفة. أمّا الواقعة مبتدأ فكونها تقبل التعريف شكلا ومضمونا جعلها أقلّ تنكيرا من الأولى. وهذا النمط التركيبي موجود بكثرة في القرآن الكريم.

وفي قوله تعالى: ﴿ فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (الشورى 11). قوله (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)، جملة اسمية منسوخة بليس، المبتدأ فيها هو لفظ (شيء) بدليل الرفع، والخبر هو لفظ (كمثله). التركيب يتكوّن في ظاهره من نكرة (شيء) أخبر عنها بشبه جملة (كمثله)، وبهذا الطرح لا يوجد إشكال تركيبى، لأنّ شبه الجملة تركيب والتتكير أنكر من المفرد، فقد أخبر عن نكرة بما هو أنكر منها.

لكن إذا كانت الكاف في (كمثله) زائدة، كما يرى النحاس (8)، وقد ذهب بعض اللغويين إلى وجوب اعتبار الكاف زائدة، وإلا سيكون ذلك بمثابة الإقرار والاعتراف بوجود الشبيه والمثل للمولى سبحانه (9). إذا اعتبرنا ذلك يبقى الخبر لفظ (مثله) وهو معرّف بالإضافة، وهذا التعريف شكلي، لأنّ لفظ (مثل) من الألفاظ التي لا تعرّف، حتى ولو أضيفت إلى معرفة، وقد ذكرنا هذا أنفا. وعليه فإنّ لفظ (مثله) من ناحية المضمون نكرة، وتتكيره أقوى من تتكير المبتدأ (شيء)، لنفس العلة في المثال السابق، أي أنّ تتكير ما لا يقبل التعريف أقوى من تتكير ما يقبل التعريف. فالظاهر في هذين المثالين الأخيرين أنّ فيهما إخبار عن نكرة بمعرفة، ولكنهما في الحقيقة إخبار عن نكرة بما هو أنكر، فالذي حدث هو أنّ النكرة الأقلّ تتكيرا عوملت معاملة المعرفة فرفعت على الابتداء.

وربّما جاز في قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ). اعتبار الكاف غير زائدة، ولا

يكون في ذلك اعترافا وإقرارا بوجود المثل و الشبيه لله سبحانه وتعالى. بل يزيد في معنى تفردّه، و قوّة انعدام الشبيه له. لأنّه إذا كان اللفظ في ظاهره يدلّ على انتفاء وجود شبيهه الشبيه، فإنّ وجود الشبيه للأصل أكثر انتفاء. وبهذا نكون قد احتكنا إلى ظاهر اللفظ - وهو ما يجب أن يكون



الإخبار عن النكرة بالمعرفة في القرآن الكريم

د. محمد دلوم

بالدرجة الأولى - وتجنبنا التأويل بتقدير حرف الجر زائداً، وزدنا لمعنى وحدانية الله بانعدام الشبيه قوة. وننبه إلى أنّ الله سبحانه وتعالى وظّف المثل في الآية لا لأنه موجود في الواقع، بل لأنّ معناه موجود في أذهان الناس، والخطاب القرآني موجّه للبشر، لذا هو يراعي مقتضيات العقل البشري.

وبهذا التخرّيج تكون الجملة الاسمية المنسوخة بليس فيها إخبار عن نكرة بشبه جملة، وهذا جار على ما تقتضيه قواعد النحو، لأنّ شبه الجملة تركيب وتنكير التركيب أقوى من تنكير المفرد، وعليه فقد تمّ الإخبار عن النكرة بما هو أنكر منها.

ويمكن القول أنّ هذه الجملة تركيب نحوي بديع، يكشف لنا عن وجه من وجوه الإعجاز الربّاني في النحو القرآني. يتجلّى ذلك في تعدّد الوجوه النحويّة لهذا التركيب، وهذه الجوه هي:

1. فيها إخبار عن نكرة بمعرفة: (شيء) أنكر النكرات، أخبر عنها بمعرف بالإضافة وهو لفظ (مثله). وإن كان التعريف هنا شكلياً فقط، لأنّ لفظ (مثل) من الألفاظ التي لا تُعرّف، كما سبق وأن ذكرنا.

2. وما دام لفظ (مثل) من النكرات التي لا تُعرّف، يمكن اعتبار هذا إخبار عن النكرة بالنكرة.

3. إخبار عن نكرة بشبه جملة، إذا لم نعتبر الكاف زائدة، ونظرنا إلى لفظ، (كمثله) على أنّ شبه جملة خبر مقدّم وجوباً لأنّ المبتدأ نكرة.

وشبه الجملة سواء أكان جازاً ومجروراً كما في المثال السابق، أو ظرفاً فهو نكرة، لأنّ كونه شبه جملة سلبه صفة الأفراد وأكسبه صفة التركيب، والتراكيب نكرات سواء أكانت جملاً أو أشباه جمل لأنّها تحمل معاني النحو التي يستفيد منها السامع من المتكلم، وبها تكون الفائدة اللغوية. وتنكيرها أقوى من تركيب المفرد، لأنّ المفرد وإن كان نكرة فهو يقبل التعريف، وتتصل به أدواته، وهي (أل) التعريفية بالإضافة، أمّا التركيب فلا يقبلها، وتنكير ما لا يقبل التعريف أقوى من تنكير ما يقبل التعريف. والفرق بين التركيب الذي يكون جملة والتركيب الذي لا يكون جملة، أنّ الأوّل فائدته تامّة يحسن السكوت عليها، والثاني فائدته غير تامّة ولا يحسن السكوت عليها.



الإخبار عن النكرة بالمعرفة في القرآن الكريم

د. محمد دلوم

الإحالات

- 1 - ينظر د. أحمد مختار عمر، ود. مصطفى النحاس زهران، د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو الأساسي، الطبعة الأولى 1404 هـ . 1984 م، دار السلاسل الكويت، ص: 159.
- 2 - ينظر محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، (ط 11)، 1383 هـ 1963 م، مطبعة السعادة، مصر، ص 117.
- 3 - ينظر على سبيل المثال : الزمخصري، المفصل، ص: 242. ومصطفى الغلاييني جامع الدروس العربية، 149/1. ومحمد سعيد إسبر، وبلال جنيدي، معجم الشامل في علوم العربية ومصطلحاتها، ص: 874.
- 4 - ينظر ابن يعيش ، شرح مفصل الزمخصري، عالم الكتب بيروت، 351/3.
- 5 - أنظر أبو حيان الأندلسي، إعراب القرآن، الطبعة الأولى، 1426 هـ 2005 م، دار الضياء، الكويت، ودار إحياء التراث العربي، لبنان، 361./4.
- 6 - أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، (ط 1)، 1428 هـ 2007 م، دار الكتب العلمية، بيروت، 199./4.
- 7 - ينظر على سبيل المثال أبو حيان الأندلسي، إعراب القرآن، جمعه ورتبه وصحّحه محمود شاکر، الطبعة الأولى، 1426 هـ 2005 م، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، خمس مجلدات، 61/5.
- وأبو محمد مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق الشيخ جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا (ط 1) 1430 هـ 2009 م، مجلدين، 672./2.
- 8 - ينظر النحاس، إعراب القرآن، (ط 1) 1430 هـ 2009 م، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 5 مجلدات، 103./4.
- 9 - ينظر فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص: 172.

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم

- 1 د. أحمد مختار عمر، ود. مصطفى النحاس زهران، د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو الأساسي، الطبعة الأولى 1404 هـ . 1984 م، دار السلاسل الكويت، ص: 159.
- 2 أبو حيان الأندلسي، إعراب القرآن، جمعه ورتبه وصحّحه محمود شاکر، الطبعة الأولى، 1426 هـ 2005 م، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، خمس مجلدات،
- 3 الزمخصري، المفصل، ص: 242.



الإخبار عن النكرة بالمعرفة في القرآن الكريم

د. محمد دلوم

- 4 النحاس، إعراب القرآن، (ط 1) 1430 هـ 2009م، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 5 مجلدات
- 5 أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، (ط 1)، 1428 هـ 2007م، دار الكتب العلمية، بيروت
- 6 فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلتها،
- 7 محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، (ط 11)، 1383 هـ 1963م، مطبعة السعادة، مصر.
- 8 أبو محمد مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق الشيخ جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا (ط 1) 1430 هـ 2009م، مجلدين
- 9 محمد سعيد إسبر، وبلال جنيدي، معجم الشامل في علوم العربية ومصطلحاتها، (ط 2) 1985م، دار العودة بيروت.
- 10 مصطفى الغلاييني جامع الدروس العربية، (ط 13) 1398 هـ 1978م، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان
- 11 ابن يعيش، شرح مفصل الزمخشري، عالم الكتب بيروت،